

TJAE

Tikrit Journal for
Administration & Economic Sciences
Journal Homepage: www.tu-Jaes.com



The reality of the UAE economy in the light of sustainable development An analytical study for the period (2001-2016)

prof.Dr.AbdulRazaq Hamad Hussein
College of
Management and Economics
University of Tikrit
Dr.AbdulRazaq@gmail.com

Haneen Radwan Abdelkader
College of
Management and Economics
University of Tikrit
Dr.AbdulRazaq@gmail.com

ARTICLE INFO.

Article history:

- Received XXXXXX
- Accepted XXXX
- Available online: 2017/6/1

Keywords:

- sustainable development .
- UAE Economy.

Abstract :

All countries of the world seek ways to raise their level of advancement in various fields to ensure a decent life and a place for their people. The study aimed at presenting the reality of the UAE economy in light of the development and promotion of sustainable development for its interest in achieving the future objectives in its (economic, social, environmental and institutional aspects) and considering it as the main and effective tool for promoting reality and the future.

The study concluded that the United Arab Emirates was one of the first countries to adopt a green economy approach and reshape economic activities to achieve sustainable development.

The UAE has tended to diversify its resources to realize the risks and effects of the rural economy on its future and to improve the national ability to manage natural resources. The management of natural resources is prudent and conscious to achieve a better life for all sectors of the society. The contribution of the extractive sector (crude oil and natural gas) to GDP reached 28% In 2016, while its contribution to GDP was 81% in 1971, as a result of the greening of other economic sectors, reaching about 72% of the gross domestic product.

The study recommended that the United Arab Emirates continue to make its way along the same lines, taking into consideration the urgent circumstances and future internal and external challenges to achieve all its objectives and reach its national vision and develop a new strategy complementary to its predecessor, and to move forward to maintain its centers internationally advanced, and to realize freedom and openness to the outside world and benefit from globalization and foreign investment in accordance

with the strategic necessities of their national interests and in order to serve their development goals.

All this requires the UAE to isolate the interrelated effects of big countries and multinationals on the path and objectives of their cooperative directions, to establish a self-generating base for safe growth in preparation for the post-oil era, build a strong national army and address imbalances in demographics, and the amendment of some constitutional legislation, and the establishment of a cluster and blocs of Gulf and Arab economic cooperation to achieve a lot of economic and non-economic gains in dealing with the countries of the world in the future.

المستخلص

اصبحت بلدان العالم تسعى جاهدة لايجاد سبل الارتقاء ورفع مستوى تقدمها في مختلف المجالات لضمان حياة كريمة ومرفهه لشعوبها، هدفت الدراسة إلى عرض لواقع الاقتصاد الاماراتي في ظل التنمية المستدامة وتطويرها وتقدمها؛ وذلك لاهتمامها في تحقيق الاهداف المستقبلية في جوانبها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) واعتبارها الاداة الرئيسة والفعالة للنهوض بالواقع والمستقبل، إذ توصلت الدراسة إلى أن الامارات العربية المتحدة كانت من اوائل البلدان الساعية لاعتماد نهج الاقتصاد الاخضر وإعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، ولتحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة حكيمة وواعية لتحقيق حياة أفضل لجميع فئات المجتمع، فاتجهت لتنوع مواردها لادراكها مخاطر واثار الاقتصاد الريعي على مستقبلها، فبلغت نسبة مساهمته القطاع الاستخراجي (النفط الخام والغاز الطبيعي) في الناتج المحلي الاجمالي نحو (81%) في عام 2016، بينما كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنحو (28%) في عام 1971، نتيجة تخضير القطاعات الاقتصادية الاخرى فبلغت نسبتها نحو (72%) من الناتج المحلي الاجمالي . وأوصت الدراسة على استمرار الامارات العربية المتحدة في شق طريقها على نفس النهج مع مراعاة الظروف الطارئة والتحديات المستقبلية الداخلية والخارجية لتحقيق جميع اهدافها والوصول إلى رؤاها الوطنية ووضع استراتيجية جديدة مكمله لسابقتها، والمضي قدماً لتحافظ على مراكزها المتقدمة عالمياً، وان تعي الحرية والانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من العولمة والاستثمار الاجنبي ولكن وفق الضرورات الاستراتيجية لمصالحها الوطنية وبما يخدم اهدافها التنموية، إذ يتطلب ذلك منها عزل التأثيرات المترابطة بنفوذ البلدان الكبرى والشركات متعددة الجنسية عن مسار وأهداف اتجاهاتها التعاونية، لإقامة قاعدة التوليد الذاتي للنمو الآمن استعداداً لمرحلة ما بعد عصر النفط، وبناء جيش وطني قوي ومعالجة الخلل في التركيبة السكانية وتعديل بعض التشريعات الدستورية، وإقامة تجمع وتكتلات تعاونية اقتصادية خليجية وعربي لتحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية في التعامل مع بلدان العالم في المستقبل .

المقدمة :

شهدت الامارات العربية المتحدة منذ تأسيسها في عام 1971 تطوراً هائلاً في كافة المجالات وبكل المقاييس التنموية، وتُعد إحدى أغنى الدول العربية من حيث قوة الاقتصاد ومستوى دخل الفرد، وقد احتلت المركز الثامن في قائمة الدول الأغنى على مستوى العالم إذ نهضت نهوضاً كبيراً في المجال الاقتصادي خلال العقدين الاخيرين، وتبوأت أعلى المراكز في التصنيفات العربية والعالمية، فأحتلت المركز الاول عربياً والثلاثين عالمياً على مؤشر الرفاهية العالمي لعام 2015؛ نتيجة لارتفاع مؤشراتنا في الاقتصاد والصحة والتعليم والحرية الفردية وغيرها، وإن اعتمادنا النهج الاقتصادي المتميز بالاستدامة استطاع الخروج بها من الازمات الاقتصادية العديدة، وإن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة اعتمد بصفة أساسية للعقدين الاولين من تأسيسها على النفط فكانت تشكل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنحو (81%) في عام 1971، بينما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنحو (28%) في عام 2016، نتيجة لادراكها مخاطر وآثار الاقتصاد الريعي على مستقبلها، فحثت وركزت جهودها واتجهت لتتويع مواردها، وأصبحت مدينة دبي أحد المراكز المالية الأهم في العالم؛ بسبب جذب الاستثمارات الاقتصادية في شتى المجالات، وكذلك يعتمد اقتصادها على السوق المفتوح بدعم من الدولة في الحفاظ على بنية تحتية متطورة تسمح بجذب المزيد من الاستثمارات، فضلاً عن اعتماد نهج الاقتصاد الاخضر والعمل على التحول نحوه وإعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة .

- **مشكلة الدراسة :** تتمثل مشكلة الدراسة في اعتماد الامارات العربية المتحدة في بداية تأسيسها على الصادرات النفطية لتمويل ميزانيتها، أي تُعَد ذات اقتصاد ريعي كباقي بلدان مجلس التعاون الخليجي، حتى استطاعت تنوع مصادر دخلها وتطوير قطاعاتها وتحقيق الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع بعد توجيه سياساتها الاقتصادية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة

- **أهمية الدراسة :** تتجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على التطور والتقدم المستمر لدولة الامارات العربية المتحدة منذ تأسيسها في عام 1971 والى يومنا هذا مع سعيها المتواصل لبناء مستقبل مستدام باعتمادها على منهج تخطيطي عقلاني متكامل لتحقيق التنمية المستدامة ويكون الحل الامثل لجميع المشاكل حاضراً ومستقبلاً .

- **فرضية الدراسة :** تقوم الدراسة على فرضيه مفادها إن الامارات العربية المتحدة بايدولوجيتها واكبت منابع التطور للوصول إلى الرفاهية والازدهار، واصبحت ضمن اعلى مراحل التطور الاقتصادي عالمياً؛ لاعتمادها منهج تخطيطي عقلاني متكامل يساعد على النهوض بواقعها الاقتصادي ويرتكز على ضرورة إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها لتكون أكثر مساندة للإنسان والمجتمع والبيئة .

- **هدف الدراسة :** نظراً لتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة والتوجه عالمياً نحوها، تهدف الدراسة الكشف عن تقدم وتطور الامارات العربية المتحدة؛ وذلك لاهتمامها في تحقيق الاهداف المستقبلية في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واعتبارها الاداة الرئيسة للنهوض بالواقع والمستقبل، ولغرض تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة حكيمة وواعية لتحقيق حياة أفضل لجميع فئات المجتمع ولسد كل احتياجات القطاعات وتنظيم العلاقة بين الانشطة البشرية وعناصر البيئة لتحقيق التنمية المستدامة .

- **منهجية الدراسة :** تعتمد الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي بأسلوب المزج بين الوصفي التحليلي العام والتطبيقي من خلال دراسة واقع الاقتصاد الاماراتي في ظل التنمية المستدامة.

- **هيكلية الدراسة :** لغرض الوصول إلى هدف الدراسة والتحقق من فرضيتها قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث وكالتالي :

- **المبحث الأول :** الإطار النظري للتنمية المستدامة

- **المبحث الثاني :** واقع اقتصاد الامارات العربية المتحدة

- **المبحث الثالث :** تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الامارات العربية المتحدة

المبحث الأول : الإطار النظري للتنمية المستدامة

إن استنزاف الموارد الطبيعية وسوء توظيفها وخاصة الموارد الناضبة، مع التزايد المطرد لأعداد السكان عالمياً بأكثر من الضعف، أي التعامل مع الطبيعة بأنانية مفرطة وجشع واتباع أنماط سلوكية غير رشيدة لسد الحاجات المتعددة والمتجددة والمتزايدة، ودون الإهتمام بالأضرار المخلفة التي الحقوها بالبيئة، نتج عنها آثارا عديدة وأدت إلى ظهور مشاكل خطيرة (ثقوب بطبقة الاوزون، وترسب مواد كيميائية (النتروجين) في الماء، وانخفاض التنوع الوراثي) تهدد حياة الإنسان وتضر بالطبيعة وتحدث خللاً في التوازن البيئي؛ فمشكلة ضرر البيئة التي يخلفها الانسان، تُعد من أخطر المشاكل

التي تواجه المجتمعات الحديثة سواء في البلدان المتقدمة او البلدان النامية لكونها عابرةً للحدود؛ ويمكن أن تدمر عناصر البيئة على النحو الذي لايسمح لها للعودة إلى سابق عهدها او فنائها .

أولاً : مفهوم التنمية المستدامة وتطوره: التنمية في اللغة هي لفظة مشتقة من (النمو) أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر ويقال (نمي، النماء) أي الزيادة و(نمي، ينمي، نميا، نماءاً) أي نما المال زاد وكثر، ويقال : (ينمو نامياً)، فال(نامي) كالانسان والحيوان والنبات.. ويقصد به النمو التدريجي الطبيعي، ففي اللغة لا يلاحظ فرق بين (ينمي) مخففة و(ينمو) ولكن الفرق بين (نمواً) المشددة بمعنى الزيادة أو الكثرة التي تحدث بشكل تلقائي وتدرجي كنمو الاشجار، أما (التنمية) بتشديد الميم فتعني أن الفعل يقع في الخارج ويتدخل في مسألة النمو والزيادة والتكثير أي جعلته نامياً، أما الاستدامة في اللغة فهي اسم مشتق من الفعل (استدام) أي التآني في الشيء واستمراره وطلب دوامه وثباته أو هي القدرة على الاستمرارية في المستقبل البعيد، ويقال : (يستديم، استديم، استدامةً، مُستديم) وللمتعدى المفعول (مُستدام) (ابن منظور، 1993، 341، 689) .

ظهرت أول علامات الاستدامة في الحضارات القديمة، لدى حضارة وادي الرافدين قبل 5300 ق.م في سومر (جنوب العراق حالياً)، إذ استبدلت الحياة البدوية بحياة زراعية مستقرة وأُتبع نظام إروائي بموجب قوانين وضعية لسد الحاجات الضرورية والاساسية، واستديمت الحياة بخزن المنتج الزراعي للاستفادة منه لاحقاً، وبرزت بعدها في مصر (حضارة وادي النيل) قبل 3000 ق.م، وحضارات اخرى قبل 1000 ق.م في الصين والهند..الخ، فضلاً عن حث الكتب السماوية على الاهتمام بالانسان واصلاح الارض والحفاظ عليها وإدامتها (دلو، 1989، 353-355) إذ جاءت الاستدامة في الإسلام كنبراس لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة، إذ وفر حلولاً فعالة وشاملة وملزمة لمواجهة العديد من التحديات التي تواجه الإنسان (بالقران الكريم والسنة النبوية الشريفة)، فقد خلق الله سبحانه وتعالى الكون بمقادير فائقة الدقة وتتاسق عجيب وصفات وخصائص معينة تدعو إلى الدهشة وتكفل العيش الرغيد للكائنات الحية جميعاً بدلالة قوله تعالى: {وَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا} [الفرقان : 2]، أما المفهوم التنموي فيعني بالاستدامة طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلم الايكولوجي، إذ يُعد أول من استخدم مصطلح الاستدامة هو العلم الايكولوجي، للتعبير عن تكوّن وتطور النظم الديناميكية، وإن رسم السياسات وديمومة المشاريع ومتابعة تنفيذها، للحفاظ على المكاسب هي ما تحتاجه التنمية فعلياً، فضلاً عن أثرها في المجتمع، وكما تُعد التنمية المستدامة من المفاهيم

الشاملة، إذ ينظر اليها الاقتصاديون من زوايا مختلفة، مما يصعب وضع تعريف محدد يُتَّفَق عليه، فأستخدم في العديد من الدراسات العربية المتخصصة مصطلحان مترادفان هما (التنمية المستدامة، التنمية المستدامة) (أبو زنت وغنيم، 2010، 23-25). أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973 برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ نتيجة لأزمة النفط العالمية (1973-1979) وانهيار سوق الأوراق المالية والتضخم خلال تلك الحقبة، وعقدت مؤتمرات عالمية لربط البيئة بالمستوطنات البشرية عام 1977 ولإعطاء مفهوم أوسع للبيئة والحد من ظاهرة التصحر في نيروبي (United Nations, 2002, 1)، وعلى أثرها زاد الاهتمام بالبيئة وعلاقتها بالإنسان فاستخدم لأول مرة مصطلح (التنمية المستدامة) بمؤتمر الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة عام 1980 ضمن وثيقة " إستراتيجية المحافظة الكونية " (وفا، 2005 : 5). بعدها تشكلت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة برنتلاند) عام 1983 بتوصية من الجمعية العامة، وتولت رئاستها (كرو هارلم برونتلاند) رئيسة وزراء النرويج السابقة، وكلفت بمهام وحقت نتائج عدة منها اصدرت تقرير برونتلاند الشهير عام 1987 بعنوان (مستقبلنا المشترك) ومن خلاله تبلور مصطلح (التنمية المستدامة) بقالب حظي بقبول عالمي واسع؛ فعرفها " بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم " ويعد أشهر تعريف في الأدبيات العلمية، فضلاً عن سعيها لتحقيق التوازن بين التفاعلات الثلاث (المحيط الجوي، المحيط الاجتماعي، المحيط الصناعي) لمنظومات البيئة، والحفاظ على سلامة النظم البيئية وتحسين أدائها (Bruntland, 1987 : 8)، وبعد خمس سنوات عقد مؤتمر دولي في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 بإشراف الأمم المتحدة عُرف بأسم قمة الأرض (قمة ريو) بهدف إلى وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وعرف التنمية المستدامة بأنها "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة أو تحسينها لتمكين الأجيال المقبلة من عيش حياة كريمة أفضل"، (United Nations Conference, 1992 : 14-22). ثم انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (قمة الأرض الثانية) في جوهانسبرج جنوب إفريقيا في عام 2002، وتمخض عنه استعراض التحديات والفرص التي تحقق التنمية المستدامة إذا ما التزمت كل الاطراف بتخفيف المخاطر ومجابهة التحديات وانتهاز الفرص ورسم استراتيجيات مستدامة، وأوضح التقرير ان السنوات (50) القادمة يمكن أن تشهد مضاعفة الاقتصاد عالمياً، أي قد

يصل حجم الاقتصاد العالمي إلى (140) تريليون دولار، وانخفاضاً في الفقر يصل إلى النصف في عام 2050، وكما يقدر أن عدد سكان العالم سيصل إلى (9) بلايين نسمة في العام 2050؛ مما يعني متطلبات هائلة على الحاجات الأساسية التي بزيادتها يزداد النمو بوتيرة أسرع فيخلف أثراً سلبية جمة للبيئة الطبيعية وللتركيبة الاجتماعية وخاصة في البلدان النامية (وردم، 2003، 201)، وبعد مضي عشرين عاماً عادت مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية لتحتضن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قمة ريو+20) الذي أكد على المبادئ والالتزامات المتفق عليها في القمم والمؤتمرات السابقة، وحث بضرورة تسريع الجهود عالمياً لتطبيقها، وأبرزت الأعمال التحضيرية مجالات ذات أولوية تشمل (الطاقة، الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، المدن المستدامة، المياه، ومخاطر الكوارث)، وكذلك ركز على الاقتصاد الأخضر والوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه، وصادر بياناً ختامياً ضم العديد من أهداف التنمية المستدامة، واعتبر أن نهج الاقتصاد الأخضر من أهم الأدوات لتحقيقها، وطالب بفرض قواعد معقولة واحترام السيادة الوطنية للبلدان كافة (منظمة التعاون الإسلامية، 2012، 1).

ثانياً : ابعاد التنمية المستدامة : باتت التنمية المستدامة من أفضل المداخل التنموية وأصبحت نموذجاً تنموياً شائعاً في البلدان المتقدمة والنامية، بل تمثل الرؤية الاستراتيجية الدولية للتنمية ولاسيما بعد وضع حكومات بلدان عدة أطراً وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالرغم من إنها ليست ملزمة قانونياً، فجمعت بيانات شاملة ونوعية ليسهل الوصول إليها واستخدامها في الوقت المناسب، وإن تحقيق التنمية المستدامة لا يعني تغييراً في نوعية الحياة وإنما تحتاج إلى تغيير في الأفكار وإحراز تقدم متزامن ومستديم لأبعادها المختلفة والتي تُعبر بشكل واضح ومحدد عن الطبيعة المتعددة للاختصاصات البيئية والاقتصادية، فضلاً عن تقارب وجهات النظر العلمية التي تُعد متباعدة إلى حد الآن، إذ أكد خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية، إلا أن حقيقة المفهوم يشمل التركيز على استراتيجية إقتصادية إدارية تتضمن منظوراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً قوامه التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1990 : 18) . يرى بعض الباحثين أن التنمية المستدامة تتكون من أربعة أبعاد هي (الاستدامة الاقتصادية : هي إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنى الاقتصاد والهياكل الاقتصادي، وتتطلب الاستدامة الحد من الاستهلاك وتفاوت الدخل، زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي، القضاء على

الفقر، المساواة في توزيع الموارد الطبيعية وإيقاف تبديدها، وتمويل التقنيات الصناعية وتحسينها
تقليص الإنفاق العسكري، أي يستند إلى زيادة رفاهية المجتمع)، (الاستدامة الاجتماعية : هي
التركيز في الهيكل الاجتماعي ومستويات التعمير، والتنظيمات الاجتماعية، والاستعمال التقني
وأثره على المجتمع، وتتطلب الاستدامة توزيع السكان وتحقيق تقدم كبير في سبيل الحد من النمو
المطرّد؛ لتقليل الضغوط الحادة على الموارد الطبيعية، الحكم الرشيد، الاستخدام الكامل للموارد
البشرية وتمييزها فضلاً عن تفعيل دور المرأة، توفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.. الخ)،
(الاستدامة البيئية : هي الاهتمام بالنظم الايكولوجية والتنوع الحيوي والقضايا البيئية الأخرى،
وتتطلب الاستدامة دعوة عالمية لدمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لجميع البلدان وحماية
المناخ والموارد الطبيعية والتربة والغطاء النباتي، صيانة المياه، التنوع البيولوجي.. الخ)، ليضيف
البعد (التكنولوجي) للعناصر الرئيسية الثلاث السالفة الذكر، أي يتطلب تحقيق التنمية المستدامة
التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد (رأس المال الإنتاجي) إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات (رأس
المال البشري والاجتماعي) وهي الانظف والاكفأ وتنقل المجتمع إلى عصر منخفض الاستهلاك
للطاقة والموارد، واستخدام قوانين البيئة للحد من انبعاث الغازات والتدهور البيئي، وإيجاد طاقة
بديلة مثل (الطاقة الشمسية، والمياه.. الخ) (غنيم وأبو زنت، 2010، 42-45)، كما حاول
بعض المختصين دمج البعد الخامس (البعد الثقافي) بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية عام
2005 حول التنوع الثقافي، فضلاً عن رأي باحثين آخرين بدمج البعد السادس (البعد السياسي)
أي تطبيق الحكم الديمقراطي الذي يحقق الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والمساواة في
توزيعها بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية (durable et, 2006, 15)، ومما سبق يمكن القول
أن أهداف التنمية المستدامة تركز على رفع المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، والصحي،
الثقافي، وحل المشكلات ومجابهة التحديات والانتفاع الكامل بكافة الإمكانيات والموارد، أي
الاهتمام بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مع احترام وحماية البيئة الطبيعية، أي لتحقيق
التكامل في الجوانب المختلفة، والحفاظ على فرص الأجيال القادمة ليتمتعوا بالموارد الطبيعية
والتراث الخاص بالمجتمع، ويتم ذلك من خلال ربط أبعاد التنمية المستدامة وتكاملها لبلوغ
الغايات والأهداف الإنمائية .

المبحث الثاني : واقع اقتصاد الامارات العربية المتحدة

اصبحت دولة الامارات العربية المتحدة في بؤرة الاهتمام العربي والدولي، بفضل الرؤية الاستراتيجية للقيادة الواعية ولوجود سياسة حادقة وحكيمة تسعى دوماً إلى التقدم والتطور والازدهار، إذ استطاعت رسم خريطة واضحة ذات اهداف تنموية حقيقية مستدامة معززة بخطة تسيير بالدولة نحو طريق التقدم والرقي والرفاهية؛ لتتخذ موقعاً مميزاً بين بلدان العالم .

أولاً : نظرة عامة عن الامارات العربية المتحدة : الإمارات العربية المتحدة أو المعروفة سابقاً (الامارات المتصالحة) تأسست عام 1971؛ نتيجة لبذل حاكم أبوظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان جهوداً متواصلة وعقد سلسلة من الاجتماعات واستحصال الموافقة من قبل مجلس الامارات على قيام دولة اتحادية مكونة من سبع امارات (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، أم القيوين، رأس الخيمة) وهذا بعد انفصال بعض الامارات منها رغبةً في تكوين كيان سياسي مستقل خاص بها وهي أمارتي (البحرين، قطر) وتسوية الامور الخاصة بإمارة رأس الخيمة (Taryam, 2009, 174) ومن هنا بدأت مسيرة نهوض الامارات العربية المتحدة التنموية بكافة مرافقها الحيوية، ولاسيما بعد تبني حكام الامارات دستوراً مؤقتاً متزنًا قانونياً وشاملاً؛ نتيجة تضافر الجهود وفق مخططات منهجية ومدروسة والاستعانة بخبراء ومختصين بالشؤون الدستورية والقانونية والاقتصادية والادارية..الخ (كشيشيان، 2013، 88) . تبلغ مساحة الامارات العربية المتحدة (83,600 كم²) وتحتوي مجموعة من الجزر منها نحو (200) جزيرة في أبو ظبي وأكبرها جزيرة (أبو الأبيض)، وتمتلك مخزوناً استراتيجياً هائلاً من مصادر الطاقة العالمية (النفط، الغاز الطبيعي) وهو من أهم دعائم اقتصادها ولاسيما في العاصمة أبو ظبي إذ يقدر المخزون بنسبة (90%)، ويبلغ احتياطي الامارات العربية المتحدة في عام 2015 نحو (97.80) مليون برميل من (711.0) مليون برميل اجمالي احتياطي النفط عربياً، و(1284.5) مليون برميل اجمالي احتياطي النفط عالمياً، وبمعدل انتاج بلغ (2,988.9) ألف برميل يومياً، وتعد من أكبر مصدري النفط عربياً، فيما بلغ احتياطي الغاز الطبيعي فيها حوالي (6091) مليار متر مكعب من (54392) مليار متر مكعب اجمالي احتياطي الغاز الطبيعي عربياً، و(196747) مليار متر مكعب اجمالي احتياطي الغاز الطبيعي عالمياً، وبمعدل انتاج بلغ (90,010.6) مليون متر مكعب سنوياً (صندوق النقد العربي، 2016، 462-463)، وكما تتميز بامتلاكها موارد معدنية أخرى مثل (الفحم، والفوسفات، النحاس، الألمنيوم، اليورانيوم،

وغيرها)، فضلاً عن قربها من خطوط المواصلات الرئيسية التي يمر عبرها نفط الشرق الأوسط نقطة الترانزيت الحيوية في عالم النفط واسواقه، ونقطة إتصال بين القارتين الآسيوية والأوروبية (عبد الله، 1999، 150) .

ثانياً : واقع الاقتصاد الاماراتي: شهد اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة تحولات كبيرة منذ تأسيسها بقيام الاتحاد، فنقلت اقتصاد الدولة من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث؛ نتيجةً لنمو الإيرادات العامة للدولة لتحقيق تقدماً وتطوراً واضحاً في مسارها الاقتصادي اقليمياً ودولياً، ولعبت دوراً بارزاً في قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منتهجة نظام اقتصاد السوق، والخصخصة، وسياسة الحرية الاقتصادية باتباع سياسة الباب المفتوح والمرونة العالية، متجهه بسياساتها الاقتصادية نحو تمكين ودعم تجارتها الداخلية والخارجية، وجذب الاستثمارات، وبناء الهياكل الاقتصادية اللازمة، فضلاً عن تحسين الخدمات الاجتماعية الاساسية (الصحة، التعليم) وخدمات أخرى مع التأكيد وبشكل مباشر على التنمية البشرية المستدامة لتحقيق تنمية شاملة وتأمين استدامتها (الجبوري، 2010 : 96) . يُعد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة اقتصاداً تقليدياً، اعتمد في تكوينه بشكل اساسي على التجارة وبناء السفن والملاحة وصيد السمك والزراعة وصناعة اللؤلؤ لتمويل ميزانية الدولة وتغطية احتياجاتها ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، حتى اكتشاف النفط وتسخيره لتنمية جميع الإمارات السبع، ولاسيما بعد ارتفاع أسعاره عام 1974 نتيجة توقف ضخ النفط للغرب جراء ازمة حرب أكتوبر في عام 1973، فوضعت أول خطة خمسية للمدة (1975-1980) واستخدمت عائداته لتمويل موازنه العامة للدولة، وأتبعت سياسة انفاقية توسعية استثمارية، اهتمت بالصحة والتعليم وقيام مشاريع البنى التحتية وتحسينها لتوفير متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية لتطوير وتقديم العاصمة أبوظبي والإمارات الاخرى والنهوض بواقعها وترفيه سكانها وهو جزء لا يتجزأ من تطور المجتمع ككل (المطوع، 1991 : 73) . شهد اقتصاد الامارات العربية المتحدة ازدهاراً ملفتاً للنظر ما جعلها صاحبة ثاني أقوى اقتصاد عربي بعد السعودية والاكثر تنافسية عالمياً واستدامة، فتمكن من تجاوز عقبات عدة لقوة القطاع المصرفي، والتنوع الاقتصادي للدولة، فبلغ الناتج المحلي الاجمالي حوالي (392101) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (4.50%) في عام 2016 (International Monetary Fund, 2017, 2)، بينما كان يبلغ (103312) مليون دولار في عام 2001، ومن خلال الشكل (1) الذي يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية المتحدة ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية، لوحظ

إن ادنى نسبة مساهمة كانت لقطاع الزراعة والصيد والغابات والتي بلغت (2%) من اجمالي الناتج المحلي، وقطاع الكهرباء والماء والغاز بنفس النسبة اي (2%) من اجمالي الناتج المحلي، وأعلى نسبة مساهمة لقطاع النفط (25%) من اجمالي الناتج المحلي، ويليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقد بلغت (20%) من اجمالي الناتج المحلي في عام 2001، بينما سجل قطاع الزراعة والصيد والغابات ادنى نسبة مساهمة بلغت (1%) من اجمالي الناتج المحلي، وأعلى نسبة مساهمة لقطاع النفط (24%) وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق (16%) من اجمالي الناتج المحلي في عام 2015؛ وذلك لنمو باقي القطاعات واتباع سياسات توازنية للقطاعات الاقتصادية والسير بخطى ثابتة وتخضير القطاعات لتحقيق تنمية مستدامة .



شكل (1) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الاماراتي لعامي (2001) (2015)

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2012، 38 .
 - صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، الملاحق الاحصائية، 2016، 411-412 .
- برزت الامارات العربية المتحدة دولة عصرية بكل المقاييس، واشترك في عملية تكوينها وبنائها وتطويرها افراد المجتمع كلٌ وفق قدراته ومؤهلاته بطريقة منهجية مدروسة واتباع قيادتها سياسة حكيمة منظمة اذهلت الجميع، وفي وقت قياسي فاق كل التصورات؛ بإنجازات عملاقه تنافس بها البلدان المتقدمة، لاسيما في مجال العمران الحضاري (برج العرب، برج 14-0، برج خليفة) فأصبحت مركزاً سياحياً مهماً، وكذلك اهتمت بالبنى التحتية باعتبارها العمود الفقري لجميع الانشطة في المجتمعات المتقدمة، وانتهجت سياسات اقتصادية داخلية دقيقة وشاملة، وسياسات خارجية مرنة منسجمة ومواكبة للدول المتقدمة، فضلاً عن تبنيها وسائل عدة من أجل تطوير قدراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسعها في التخصص والاهتمام في القطاع الخاص، واقامة (26) منظمة حرة و(10) مناطق صناعية متخصصة ومناطق اخرى قيد الانشاء؛ لزيادة العلاقات التكاملية بين

قطاعاتها الاقتصادية، وتعميم التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز الروابط الدولية وقدراتها الادارية والفنية والمالية، الأمر الذي شجع على الرفاه والنشاط الإقتصادي مع ترسيخ مبادئ الاستدامة في الجوانب والمجالات كافة وتطبيق الاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة تخدم ابناء المجتمع الاماراتي حاضراً ومستقبلاً (الجبوري، 2015 : 239-240) .

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الامارات العربية المتحدة

تتمتع الامارات العربية المتحدة بمقومات سياسية واقتصادية واجتماعية قد يفتقر إليها بلدان عدة، وهي بمثابة مستلزمات لأي خطة تنمية شاملة ومستدامة، وفي هذا المبحث سيتم بيان مدى تأثير الاقتصاد بتطبيق السياسات العامه والتي يمكن إيجازها بالمحاور الاساسية التالية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية) المتوزعة على المرتكزات الاساسية لمفهوم التنمية المستدامة، والتي من خلالها يمكن قياس وتحليل واقع التنمية المستدامة في الامارات العربية المتحدة .

أولاً : تحليل المؤشرات الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة للمدة (2001-2016) :

تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى التطور في كفاءة الاداء الاقتصادي وقدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، ونسبة المساعدات الانمائية الرسمية، الميزان التجاري ما بين السلع والخدمات أي نسبة الصادرات إلى الواردات) وأنماط الانتاج والاستهلاك (كثافة استخدام المواد الخام الطبيعية في الإنتاج، الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، أنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات، المسافة التي يتم قطعها سنوياً لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات، لتعكس معدلات النمو ومستوى الرفاه الاقتصادي للبلد (unep, 2001, 1) وسنتطرق إلى أحد هذه المؤشرات وهو :

نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي (%) : يُعد الاستثمار سبباً في تقدم المجتمعات ورفقها ومن أهم آليات التنمية ووسيلتها لتحقيق النمو الاقتصادي، ويعني نمو الاستثمار زيادة سلع وخدمات البلد الداعمة للإنتاج الكلي، إذ يقيس مؤشر نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي النمو الرأسمالي في الاقتصاد المحلي وتطور تراكمه الرأسمالي، ويتضح من الجدول (1) ان نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي بلغت نحو (22.5%) في عام 2001، لتزداد في العام اللاحق بمعدل نمو سنوي (0.18%) ولينخفض تدريجياً فتبلغ نسبة الاستثمار من الناتج المحلي

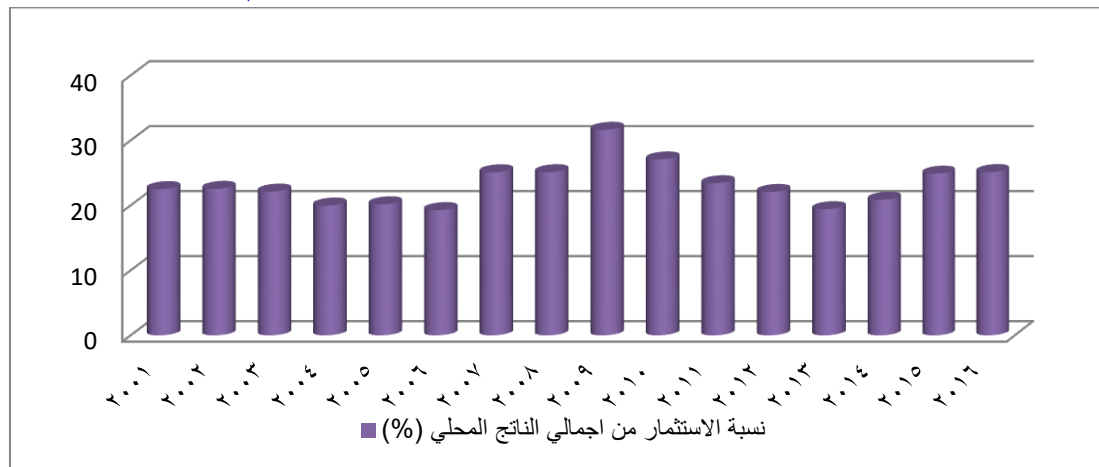
الاجمالي (19.9%) وبمعدل نمو سنوي سالب (9.72%) في عام 2004، وسجلت أعلى نسبة لها خلال المدة (31.63%) وبمعدل نمو سنوي (26.02) في عام 2009، وذلك لتناغم السياسات الحكومية مع جهود القطاع الخاص وقيام شراكة حقيقية بين القطاعين لاسيما بعد اصدار قانون اتحادي من رئيس الدولة بأنشاء (جهاز الامارات للإستثمار) في عام 2007، ليكون هو المسؤول عن استثمار جميع الاموال المخصصة للاستثمار بكفاءة وبما يحقق عوائد استثمارية تساهم في زيادة الايرادات المالية لدعم ميزانية الحكومة الاتحادية، فضلاً عن اهتمامها في استقطاب الشركات العالمية من خلال وضع تسهيلات لتهيئة مناخ وبيئة استثمارية آمنة وجاذبه لرؤوس الاموال الاجنبية، إذ تميزت الامارات العربية المتحدة بأهتمامها الكبير في الاستثمار الاجنبي مما جعلها تتبوء وتصنف في المركز الثاني من بين البلدان العربية في الحرية الاقتصادية والشفافية في عام 2006 (الجبلي، 2008، 190-191)، بعد ذلك انخفض نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي من جديد على اثر الازمة المالية والاقتصادية العالمية واضطراب المنطقة العربية من ثورات الربيع العربي والفوضى السياسية في السنوات المتتالية لتبلغ (19.4%) وبمعدل نمو سنوي سالب (12.01%) في عام 2013، وتعود بالتزايد في العام اللاحق بمعدل نمو سنوي سالب (7.47%)، وتستمر بالتزايد حتى تبلغ نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي (25.12) وبمعدل نمو سنوي (0.96%) في عام 2016؛ نتيجة زيادة الاهتمام وتوجيه السياسات العامة الاماراتية نحو الاستثمار، فبلغ عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر (3880) مشروعاً، تم تنفيذها من قبل (3219) شركة عربية واجنبية، يعمل فيها (352) الف عامل، وبتكلفة اجمالية تقدر نحو (142.3) مليار دولار، متركزة في قطاع العقار بنسبة (22.2%) والفنادق والسياحة (15.2%) والنفط والغاز (12.7%) ثم القطاعات الاخرى، أما الاستثمارات الصادرة فقد بلغ عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر الاماراتية في الخارج (2456) مشروعاً منفذاً من قبل الشركات الاماراتية المحلية، قامت بتوظيف نحو (572) الف عامل وبتكلفة اجمالية تقدر بحوالي (297.4) مليار دولار، وتصدرت (شركة إعمار) قائمة أهم الشركات الاماراتية في الخارج، إذ نفذت (55) مشروعاً عقارياً بتكلفة بلغت (27) مليار دولار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015، 106)، وقد بلغ النمو المركب لها خلال هذه المدة (0.69%) .

جدول (1) نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية المتحدة للمدة
(2016-2001)

السنوات	نسبة الاستثمار من اجمالي الناتج المحلي (%)	معدل النمو السنوي %	معدل النمو المركب %
2001	22.5	0.69
2002	22.54	0.18	
2003	22.12	- 1.86	
2004	19.97	- 9.72	
2005	20.16	0.95	
2006	19.27	- 4.41	
2007	25.09	30.20	
2008	25.10	0.04	
2009	31.63	26.02	
2010	27.07	- 14.42	
2011	23.41	- 13.52	
2012	22.06	- 5.77	
2013	19.41	- 12.01	
2014	20.86	7.47	
2015	24.88	19.27	
2016	25.12	0.96	

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

- The World Bank, 2017, Data, World Development Indicators, Albank Aldawli
(data.albankaldawli.org)



شكل (2) نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية المتحدة للمدة (2016-2001)

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد إلى الجدول السابق .

ثانياً : تحليل المؤشرات الاجتماعية في الامارات العربية المتحدة للمدة (2001-2016) :

تستخدم المؤشرات الاجتماعية للدلالة على مستوى معيشة الانسان ورفاهيته لتحقيق التنمية المستدامة من عدمها، ولتتبع مدى قدرة الموارد البشرية وكيفية تنميتها وتطوير ادائها لرفع مستويات الخدمات المقدمة للفرد والمجتمع والانسانية جمعاء في الوقت الراهن والمستقبل، وتشمل هذه المؤشرات (نسبة معيشة السكان تحت خط الفقر، نسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان بسن العمل، معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل، معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات، العمر المتوقع عند الولادة، نسبة مساحات السقوف بالأبنية لكل شخص، نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية، نسبة السكان المخدمون بالصرف الصحي، نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال) (unep, 2001, 1) وسنتطرق إلى أحد هذه المؤشرات وهو :

اجمالي العمر المتوقع عند الولادة (السنوات) : يُعد اجمالي العمر المتوقع عند الولادة من أهم مؤشرات التنمية البشرية المعد من برنامج الامم المتحدة الانمائي، ويعني مؤشر العمر المتوقع عند الولادة عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الانسان منذ كان طفلاً إلى ان يتوافاه الاجل، أي حساب مدة الحياة المتوقع عيشها، وهو حصيلة التطور والتقدم اجمالي في المجالات المختلفة (الصحية، الاجتماعية، الغذائية، الاقتصادية، وغيرها) ويُعد امراً حاسماً في تقييم حالات الانسان الصحية وكما يوضح مستوى معدل الوفيات (7, 2017, undp)، وقد حققت الامارات تحسناً بارزاً لتقارب بلدان متقدمة، ويتضح من الجدول (2) ان اجمالي العمر المتوقع عند الولادة بلغ (74.7) سنة في بداية المدة وبمعدل نمو سنوي (0.39 %) في عام 2001، ليزداد ويبلغ (75.2) سنة وبمعدل نمو سنوي (40 %) يُعد أعلى خلال المدة في عام 2003، لتوجيه الدولة سياساتها وزيادة اهتمامها من خلال الانفاق العام على الصحة فبلغ مقدار الانفاق نحو (471.5) الف دولار، وبمقدار نمو سنوي (6.8%) في عام 2003، وكذلك طرأت زيادة لاعداد المستشفيات بشقيها العام والخاص لتبلغ (69) مستشفى (عيدان، 2013، 145-149)، واستمر اجمالي العمر المتوقع عند الولادة بالزيادة حتى بلغ (77.6) سنة للذكور والاناث، وبمعدل نمو سنوي (0.13%) في عام 2016؛ وذلك لتحسن وتطور الخدمات الصحية والتقدم العلمي والتكنولوجي وزيادة الوعي العام والانفاق على الصحة، فعملت جاهدة لتوفير مياه محسنة للشرب لجميع السكان سواء كان في الحضر او الريف وبنسبة (100%)، فضلاً عن توفير مرافق الصرف الصحي المحسنة بنسبة (98 %)، وتقديم

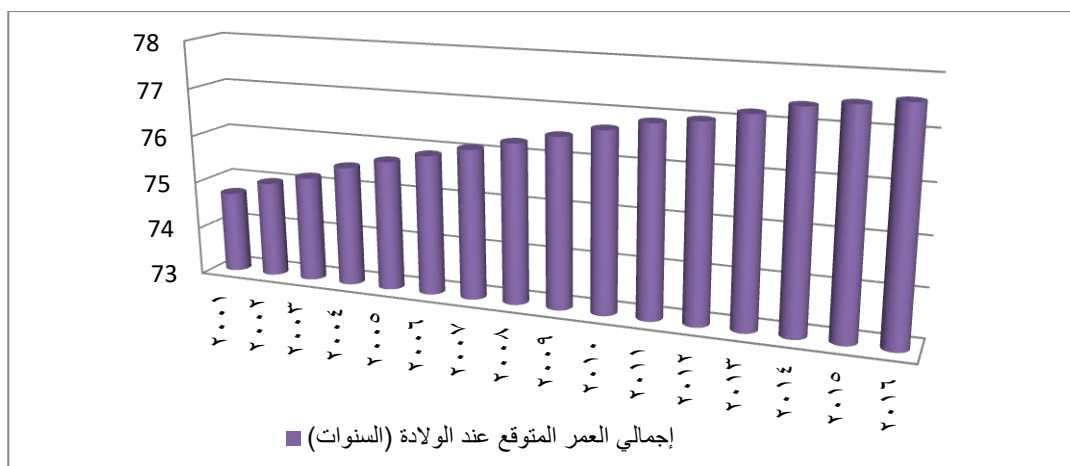
الرعاية للنساء بفترة الحمل وبعد الانجاب بنسبة (100%)، كما اهتمت الامارات العربية المتحدة في الجوانب الصحية والعلاجية والوقائية وخاصة ما يتعلق بخفض معدل الوفيات بسبب سوء التغذية والامراض المعدية او امراض اخرى، فأخفض وفيات الاطفال الرضع ليبلغ (5.9) لكل الف مولود، وكما انخفض معدل وفيات الاطفال دون (5) سنوات إلى (8.4)، فضلاً عن انخفاض معدل الوفيات للبالغين من سن (6-15) إلى (80.9) لكل الف ذكر بالغ، والى (56.4) لكل الف انثى بالغة في عام 2015 (منظمة الصحة العالمية، 2017، 1)، وقد بلغت نسبة النمو المركب له خلال هذه المدة (0.24%) .

جدل (2) اجمالي العمر المتوقع عند الولادة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2016-2001)

السنوات	إجمالي العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)	معدل النمو السنوي %	معدل النمو المركب %
2001	74.7	0.24
2002	75	0.27	
2003	75.2	0.40	
2004	75.5	0.26	
2005	75.7	0.26	
2006	75.9	0.26	
2007	76.1	0.26	
2008	76.3	0.26	
2009	76.5	0.26	
2010	76.7	0.26	
2011	76.9	0.26	
2012	77	0.13	
2013	77.2	0.26	
2014	77.4	0.26	
2015	77.5	0.13	
2016	77.6	0.13	

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

– The World Bank, 2017, Data, World Development Indicators, Albank Aldawli (data.albankaldawli.org)



شكل (3) إجمالي العمر المتوقع عند الولادة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2016-2001)

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد إلى الجدول السابق .

ثالثاً : تحليل المؤشرات البيئية في الامارات العربية المتحدة للمدة (2016-2001) : تُعد

المؤشرات البيئية جزءاً لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، إذ تساهم في تحقيق اهدافها عن طريق متابعة ومراقبة الوضع العام القائم ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة، وتتمثل في الغلاف الجوي والاراضي والغابات..الخ، وتشمل هذه المؤشرات (نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، نسبة استهلاك المواد المستنزفة للأوزون، نسبة تركيز ملوثات الهواء المحيط في المناطق الحضرية، نسبة مساحات الغابات من المساحة الكلية، نسبة الأرض المصابة بالتصحّر، استخدام المبيدات والمخصبات الزراعية، نسبة تركيز الطحالب في المياه الساحلية، نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية، وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية، نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض) (unep, 2001, 1) وسنتطرق إلى أحد هذه المؤشرات وهو :

نسبة مساحة الغابات من المساحة الكلية (%) : تُعد الغابات أحد أهم المصادر الطبيعية المتجددة التي تقوم بدور حيوي يتمثل بامتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الضارة الأخرى من الجو وإطلاق الأكسجين النقي، وفلتر الهواء وترسيب الغبار والأجزاء المعلقة الضارة، وأن الأراضي المشجرة ذات الجمال الطبيعي يزيد من راحة الانسان، وهي مصدر لمواد الإنشاء والبناء، فعملت الامارات العربية المتحدة جاهدة لكونها شبه صحراوية في هذا المجال وقامت بمبادرات للتشجير وتشجيع الافراد وحثهم للنهوض بواقع قطاع الزراعة والغابات، ويتضح من الجدول (3) ان نسبة مساحة الغابات من المساحة الكلية في بداية المدة بلغت نحو (3.71291%) في عام 2001، لنتزايد النسب حتى بلغت (3.74473%) وبمعدل نمو سنوي (0.34%) في عام 2006، بينما كانت تبلغ (3.73205%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.13%) في عام 2005 وهو معدل ثابت

للاربعة سنوات السابقة على التوالي (البنك الدولي، 2017، 1)، واستمرت الزيادة في النسبة بنفس الوتيرة أي بمعدل نمو ثابت في السنوات اللاحقة، وهذا دليل على ان قطاع الزراعة والغابات لا يتطور كباقي القطاعات إذ نلاحظ ان تراجع في نسبة مساحة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية إلى (4.7%) في عام 2009، بينما كانت تبلغ (6.5%) في عام 2008، وان نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي بلغت (1%) وهي نسبة قليلة جداً؛ نتيجة تأثر وتضرر بعض المساحات بالأنشطة البشرية، مما دفع هيئة البيئة في أبوظبي إلى إعادة تأهيلها من خلال برامج واسعة النطاق لزراعة أشجار القرم، كما حدث في جزيرة السعديات إذ قامت الهيئة بزراعة شتلات القرم في (25%) من مساحة الجزيرة فضلاً عن مساحات أخرى تحتضنها أبوظبي، واستمرت نسبة مساحة الغابات من المساحة الكلية في الامارات العربية المتحدة بالارتفاع حتى بلغت (3.87823%) وبمعدل نمو سنوي (0.50%) يُعد الأعلى خلال هذه المدة في عام 2016، لتطبيق تجارب جديدة منها الغابات الاستوائية في دبي (حكومة أبو ظبي الالكترونية، 2017، 2) . اطلق في الامارات العربية المتحدة مشروع مبتكر يُعنى بالطبيعة هو (ذا جرين بلانيت)، أي إنشاء غابة استوائية مطيرة في دبي تحاكي مشروع (الكوكب الأخضر)، وتتميز بمراعاة مبادئ الاستدامة، وقد نال مبنى (ذا جرين بلانيت) شهادة الريادة في الطاقة والتصميم البيئي العالمية، لتوافقه كلياً مع لوائح ومواصفات المباني الخضراء عامة والمحددة من قبل بلدية دبي خاصه، كذلك يضم المبنى أكبر شجرة اصطناعية في العالم، يبلغ ارتفاعها (25) متراً، وتحتوي نظاماً مطرياً حسيّاً متقدماً ومبتكراً يحاكي التجربة والإحساس المرافق لمياه الأمطار الإستوائية، وهي مربوطة بأجهزة استشعار تعمل على إسقاط الأمطار في أماكن تواجد الزوار من دون أن يتعرضوا للبلل، وجاءت هذه الخطوة لنشر الوعي البيئي في الامارات العربية المتحدة وهو فرصة فريدة وممتعة تتيح للزوار من مختلف الأعمار والجنسيات والتعرف عن قرب على أكثر من (3000) نوع من النباتات والحيوانات التي تتخذ من الغابات المطيرة موطناً لها، إذ تغطي مظلة من أوراق الأشجار الكثيفة النباتات الأرضية مشكّلةً موطناً طبيعياً للعديد من الكائنات الحية أي يمثل محيطاً حيوياً متكاملأ، فضلاً عن إنشاء غابة استوائية مطيرة داخل أحد فنادق دبي ضمن سلسلة فنادق هيلتون (ذا روزمونت هوتيل أند ريسيزدنس) بمساحة تبلغ (7000) متر تقع بين برجين كبيرين ومن المتوقع افتتاحه في عام 2018 (مراس، 2017 : 1)، ولادراك الامارات العربية المتحدة فعلياً مدى اهمية الغابات لذلك هي تعمل حالياً على تطوير هذا القطاع ووضعت خططاً ضمن استراتيجيتها المستقبلية، لانها تساهم في انخفاض الانبعاثات المضرة بالبيئة وتعيد التوازن

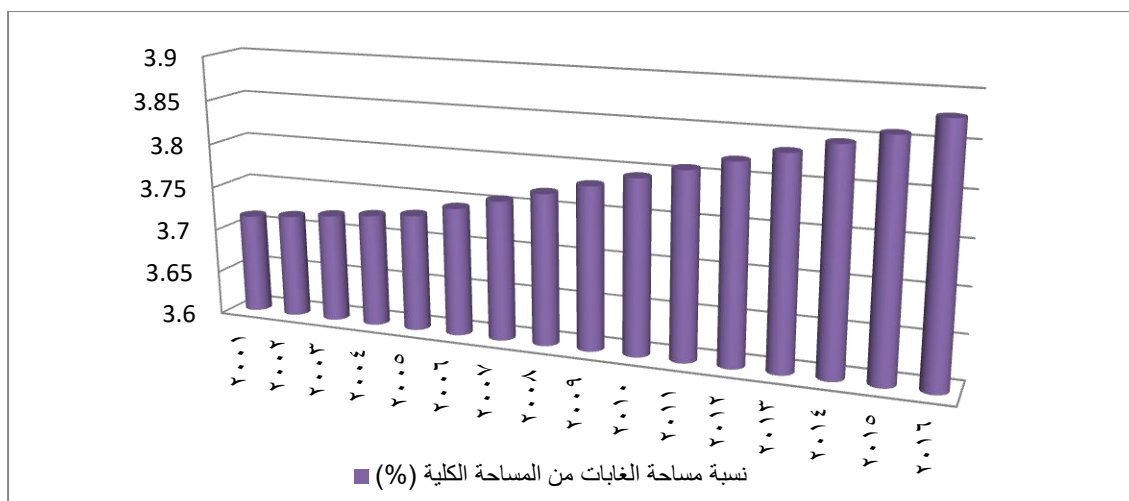
وتمنع خطر التلوث لتحقيق التنمية المستدامة، وقد بلغت نسبة النمو المركب له خلال هذه المدة (0.27%)

جدول (3) نسبة مساحة الغابات من المساحة الكلية في الامارات العربية المتحدة للمدة (2016-2001)

السنوات	نسبة مساحة الغابات من المساحة الكلية (%)	معدل النمو السنوي %	معدل النمو المركب %
2001	3.71291	0.27
2002	3.71703	0.13	
2003	3.72248	0.13	
2004	3.72727	0.13	
2005	3.73205	0.13	
2006	3.74473	0.34	
2007	3.75741	0.34	
2008	3.77009	0.34	
2009	3.78277	0.34	
2010	3.79545	0.34	
2011	3.80813	0.33	
2012	3.82081	0.33	
2013	3.83349	0.33	
2014	3.84617	0.33	
2015	3.85885	0.33	
2016	3.87823	0.50	

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

– The World Bank, 2017, Data, World Development Indicators, Albank Aldawli (data.albankaldawli.org)



شكل (4) نسبة مساحة الغابات من المساحة الكلية في الامارات العربية المتحدة للمدة (2001-2016)

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد إلى الجدول السابق .

رابعاً : تحليل المؤشرات المؤسسية في الامارات العربية المتحدة للمدة (2001-2016) :

للتكنولوجيا دور مهم في تلبية متطلبات الجنس البشري سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او جوانب اخرى، وعملت الامارات العربية المتحدة جاهدة لتعميمها من أجل الاقتصاد الاخضر وتحقيق التنمية المستدامة، إذ يُعد هذا المؤشر انعكاساً لمدى التطور الحاصل في المعلوماتية من خلال عدد المشتركين في الانترنت والحاسب الشخصية فضلاً عن اهتمام الدولة وزيادة انفاقها على البحث والتطوير وقد قدر بنحو (0.6999%) من الناتج المحلي الاجمالي لاهميته الكبرى في عام 2014، بينما كان يقدر بنحو (0.4892%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011، لجعل الامارات العربية تسير بخطى راسخة نحو الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة لتنافس بذلك البلدان العربية والعالمية، ومن ابرز المؤشرات المؤسسية (نسبة الانفاق المالي على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي، الإستراتيجية الوطنية، تنفيذ المعاهدات الدولية المبرمة، الخسائر الاقتصادية والبشرية العائدة للكوارث السطحية، اعداد مستخدمي الهواتف الثابتة والنقال لكل الف نسمة، نسبة المشتركين بشبكة الانترنت لكل الف نسمة) (unep, 2001, 1) وسنتطرق إلى أحد هذه المؤشرات وهو :

مستخدمو الانترنت لكل الف نسمة (%) : يُعد مؤشر اجمالي مستخدمي الانترنت لكل الف نسمة من المؤشرات المرتبطة بإمكانية الوصول إلى المعلومات والعلم والتكنولوجيا، ويمكن تعريفه بأنه اشخاص يستخدمون الانترنت خلال السنة من أي جهاز حاسوب او هاتف او بأي وسيلة ممكنة، وشهدت الامارات تطوراً هائلاً خاصة بعد توجيه سياساتها نحو المعرفة والابتكار وتعميم التكنولوجيا في

كافة المؤسسات، وتميزها في مجال تطبيق الحكومة الالكترونية أي إبراز الواجهات المعاصرة لتقانة المعلومات، والتجارة الالكترونية والاستثمار سواء كان عاماً أو خاصاً أو اجنبياً، فتشير البيانات المتاحة في الجدول (4) ان اجمالي مستخدمي الانترنت في بداية المدة بلغ نحو (22.627%) لكل الف نسمة وهي القيمة الادنى خلال المدة في عام 2001، وهذا كبداية لتفعيل دور الحكومة الالكترونية في تقديم خدماتها ولاسيما بعد استخدام نظام البطاقات الذكية، وبعد تطبيق معاييرها المتمثلة (التحصيل الالكتروني، والدرهم الالكتروني، ونظام المشتريات الحكومية، ونظام التراخيص الصناعية، وخدمات اخرى)، لتزيد من الطلب على خدمة الانترنت للتعامل مع العالم المتطور الرقمي داخل البلد، واستمر زيادة اجمالي مستخدمي الانترنت في السنوات اللاحقة لتبلغ (40%) لكل الف نسمة، وبمعدل نمو سنوي (32.75%)، فتم انجاز (70%) من الخدمات الحكومية الالكترونية بفاعلية وكفاءة في عام 2005، واستمر المؤشر في الزيادة خاصة واصبحت الامارات العربية المتحدة تعد هذه من الاهداف الاستراتيجية الرئيسية للدولة وتعميم التكنولوجيا في الصحة والتعليم والبنى التحتية..الخ (عبدالله، 2013، 39-40)، وقد بلغ اعلى قيمة له في نهاية المدة فقدر بنحو (92.1%) لكل الف نسمة وبمعدل نمو سنوي (0.94%) في عام 2016، وقد بلغت نسبة النمو المركب له خلال هذه المدة (8.77%) .

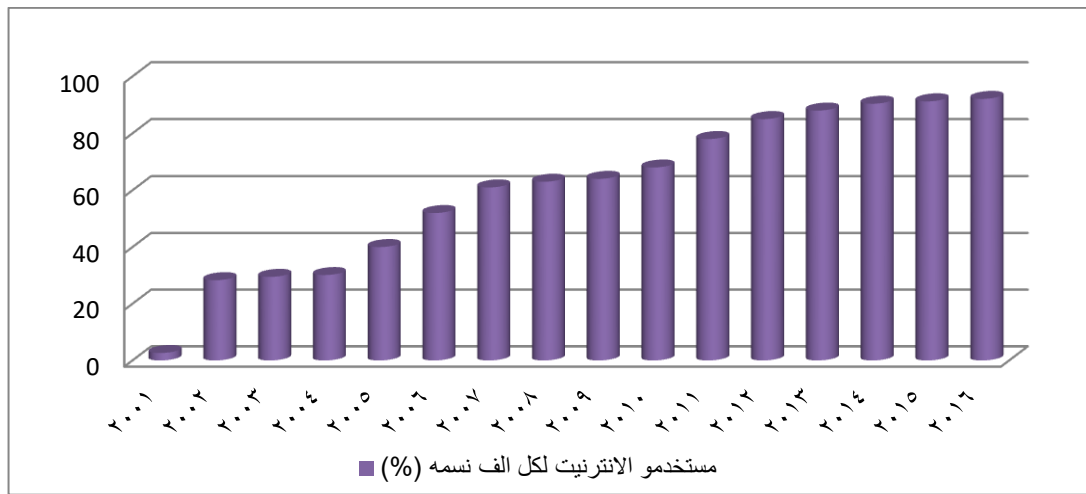
جدول (4) مستخدمو الانترنت لكل الف نسمة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2001-2016)

السنوات	مستخدمو الانترنت لكل الف نسمة %	معدل النمو السنوي %	معدل النمو المركب %
2001	22.627	8.77
2002	28.317	25.15	
2003	29.478	4.10	
2004	30.131	2.22	
2005	40	32.75	
2006	52	30.00	
2007	61	17.13	
2008	63	3.28	
2009	64	1.59	
2010	68	6.25	
2011	78	14.71	

	8.97	84.999	2012
	3.53	88	2013
	2.73	90.4	2014
	0.93	91.243	2015
	0.94	92.1	2016

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

– The World Bank, 2017, Data, World Development Indicators, Albank Aldawli (data.albankaldawli.org)



شكل (5) مستخدمو الانترنت لكل الف نسمة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2016-2001)

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد إلى الجدول السابق .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات

1. تتمتع الامارات العربية المتحدة بإستقرار امني وسياسي وعلاقات خارجية جيدة مع البلدان العربية والاجنبية، وتتسم بموقع جغرافي إستراتيجي له أهميته الخاصة، إذ كان حلقة وصل بين أجزاء العالم القديم الشرقية والغربية، وتعد ممراً للطرق التجارية البرية والبحرية الذاهبة إلى أوروبا من شرقي أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجنوبها، وكذلك تتمتع بثروات نفطية وغازية ومقومات ثقافية وحضارية تلعب دوراً بارزاً في التوازن الاقتصادي العالمي .
2. اهتمت الامارات العربية المتحدة برأس المال البشري فحققت موقعاً متقدماً واصبحت تصنف ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، وتحاول اليوم تطبيق اقتصاد المعرفة وتكوين رأس المال البشري، فضلاً عن سعيها المستمر لتمكين دور المرأة في المجتمع .

3. قامت الامارات العربية المتحدة بالكثير من الانشطة وتشريع القوانين وتبني برامج ورسم السياسات العامه لبداية التحول للاقتصاد الاخضر بجهود موحده في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، مع تركيزها على القطاعات الاله والاكتر تأثيراً على واقعها وتنوع صادراتها ومصادر دخلها ومصادر الطاقة، إذ تُعد الايرادات النفطية من أهم العناصر التي توفر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الممول الاساس والاهم في الميزانية، ولكن استطاعت التقليل من اعتمادها على النفط والخروج من الصفة الريعية لاقتصاداتها .

4. تُعد التجربة التنموية في الامارات العربية المتحدة احدى التجارب الفريدة ومثالاً للإدارة الرشيدة، إذ تتبع منهج التخطيط للمستقبل، معتمده على الاهداف المراد بلوغها وتوفير الارادة التي تملك امكانات التسيير والقدرة على خلق الظروف المؤاتية للتغير مع رغبتها في التدخل الواعي للصياغة والتوجيه والمتابعه للوصول إلى الاهداف وتحقيق رفاه المجتمع والاستدامه .

ثانياً : المقترحات

1. ينبغي على الامارات العربية المتحدة الاستمرار في شق طريقها على نفس النهج مع مراعاة الظروف الطارئة او التحديات المستقبلية الداخلية والخارجية لتحقيق جميع اهدافها والوصول إلى رؤاها الوطنية ووضع استراتيجيه جديدة مكمله لسابقتها مع الاستفادة من نجاحاتها المحققه وتجاوز الاخفاقات ومجابهه التحديات، فضلاً عن الاستفادة من التجارب النموذجية والناجحة للبلدان الاخرى .

2. ينبغي على الامارات العربية المتحدة ان تُعي الحرية والانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من العولمة والاستثمار الاجنبي ولكن وفق الضرورات الاستراتيجية لمصالحها الوطنية وبما يخدم اهدافها التنموية، إذ يتطلب ذلك منها عزل التأثيرات المترابطة بنفوذ البلدان الكبرى والشركات متعددة الجنسية عن مسار وأهداف اتجاهاتها التعاونية؛ لإقامة قاعدة التوليد الذاتي للنمو الآمن استعداداً لمرحلة ما بعد عصر النفط .

3. ينبغي ان تعالج الامارات العربية الخل في التركيبة السكانية، وان تزيد من المواليد لزيادة اعداد ابنائها وغرس الروح الوطنية كما تعودت دائماً وتقليل نسبة التزاوج بين المواطنين والاجانب الوافدين لالغاء وجود ازدواجيه في الولاء والقضاء على الآثار الاجتماعي من حيث الدين واللغة والعادات والتقاليد، وتقليل التفاوت بين عدد السكان في الحضر والريف بزيادة الخدمات وتقديم الدعم للفلاح لتنمية القطاع الزراعي وسد حاجة البلد من السلع الاساسية .

4. يجب على الامارات العربية المتحدة المحافظة على امنها واستقرارها السياسي، وبناء جيش وطني قوي لحمايتها والمحافظة على منجزاتها وثرواتها الطبيعية والبشرية والبنى التحتية من اي خطر، وكذلك ينبغي عليها المحافظة على علاقاتها الاقليمية لتحقيق الامن والاستقرار والازدهار خاصة بعد تزايد الاضطرابات واندلاع الحروب والصراعات في المنطقة، وزيادة اهتمامها بمجلس التعاون الخليجي ولا بد من تحقيق تكتلات خليجية وعربية لتحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية في التعامل مع بلدان العالم في المستقبل .

المصادر

1. ابن منظور، محمد بن مكرم، (1993)، "لسان العرب"، دار صادر، الجزء الخامس عشر، الجزء التاسع عشر، بيروت، لبنان .
2. أبو زنت وغنيم، ماجدة، عثمان محمد، (2010)، " التنمية المستدامة " ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن .
3. برنامج الامم المتحدة الانمائية، (1990)، " تقرير التنمية البشرية، نيويورك"، جامعة أكسفورد.
4. البنك الدولي، (2017)، (www.albankaldawli.org) .
5. الجبلي، عبدالله، (2008)، " الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة "، نشر شركة تريدينغ برس ليمتد، إدارة الاعلام الخارجي، المجلس الوطني للأعلام، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة .
6. الجبوري، زياد خلف خليل، (2010)، " تحليل وقياس العلاقة بين القطاع الخاص ومصادر التمويل وأثرها في تحقيق النمو- الامارات حالات دراسة للمدة (1990-2007) "، أطروحة دكتوراه لكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، بغداد، العراق .
7. الجبوري، عبد الرزاق حمد، (2015)، " الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر - الامارات حالة دراسية "، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، تكريت، العراق .
8. حكومة أبو ظبي الالكترونية، (2017)، السلامة والبيئة، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، (www.abudhabi.ae) .
9. دلو، برهان الدين (1989)، "حضارة مصر والعراق التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي الثقافي والسياسي"، دار الفارابي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان .

10. صندوق النقد العربي، (2016)، الملاحق الاحصائية، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، منظمة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العرب تعني بأداء الأسواق المالية العربية .
11. عبد الله، محمد مرسى، (1999)، " قراءة حديثة في تاريخ دولة الامارات العربية المتحدة "، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، دبي، الامارات العربية المتحدة .
12. كشيشيان، جوزيف، (2013)، " السلطات وتعاقب الحكم في الممالك العربية "، ترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، رياض الرئيس للكتب والنشر، الطبعة الاولى، الجزء الثاني، بيروت، لبنان .
13. مراس، (2017)، (ذا جرين بلانيت)، شركة سيتي ووك، دبي، الامارات العربية المتحدة، (www.citywalk.ae).
14. عبدالله، ذاكر محي الدين، (2013)، " دور الحكومة الالكترونية في التنمية العربية المستدامة دراسة تاريخية حتى عام 2008 " مركز الدراسات الاقليمية، دراسة اقليمية، الاصدار 29، جامعة الموصل، العراق .
15. عيدان، محمد شطب، (2013)، " المتغير التكنولوجي وأثره في سياسات السكان والتعليم والصحة في دولة الامارات العربية المتحدة " ، أطروحة دكتوراة لمعهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، مصر .
16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2015)، الكويت، (www.iaigc.net).
17. المطوع، محمد عبدالله، (1991)، " التنمية والتغيير الاجتماعي في الامارات "، دار الفارابي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان .
18. منظمة التعاون الاسلامية، (2012)، الوثيقة الختامية لريو+20 تعاون من أجل التنمية، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية، (www.sesric.org) .
19. منظمة الصحة العالمية، (2017)، أخصائيات الامارات العربية المتحدة، (www.who.int) .
20. وفا، عبد الباسط، (2005)، "التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة" ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر .
21. وردم، باتر محمد علي، (2003)، " العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن .

1. The World Bank, (2017), Data, World Development Indicators, Albank Aldawli : (data.albankaldawli.org) .
2. Bruntland, (1987), Ourcommon future : The World Commission on Environment and Developpement, Oxford University Press .
3. United Nations Conference, Agenda 21, (1992), United Nations Conference on Environment and Developpement, Brazil . Programme of Action for Sustainable Developpement, Rio de janeiro.
4. United nations, (2002), Rotterdam conference on the prior informed consent flag on certain hazardous chemicals and pesticides in International trade .
5. unep, (2001), Sustainable Developpement, Guidelines and Methodologies, New York .
6. durable et, (2006), Developpement solidarite internationale, enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Haut conseil de la coopération internationale, Paris, France, juin
7. Taryam, Abdullah Omran, (2009), The Establishment of the united Arab Emirates, 1950–1985, London Groom , helm.
8. International Monetary Fund, (2017), World Economic Outlook Database .